



كۆمارى عىراق  
دادگای بالای ئىتیحادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٢٩/اتحادية/٢٠٢٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٢٢ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة غالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي ومنذر ابراهيم حسين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: عبد اللطيف هميم محمد - وكيله المحاميان محمد مجيد الساعدي واحمد مازن مكية.

المدعى عليه: رئيس مجلس الوزراء / إضافة إلى وظيفته - وكيله المستشار القانوني حيدر علي جابر.

الادعاء:

ادعى المدعي بواسطة وكيله أنه تم تكليفه بمهام رئيس الوقف السني بموجب الأمر الديواني المرقم (٢٨٨) المؤرخ ٢٣/٦/٢٠١٥ وباشر مهامه من تاريخ صدور الأمر ولغاية صدور قانون الموازنة لعام ٢٠١٩ الذي قضى في المادة (٥٨) منه بإنهاء ملف الوكالات، إلا إن هذا الأمر لم يطبق سوى على منصب ديوان الوقف السني والذي هو بالأصل استثناء حسب ما جاء في قانون الوقف السني لسنة ٢٠١٢، وإنه قام بالإشراف على الديوان المذكور وذلك بناءً على توجيه رئيس مجلس الوزراء بموجب كتابه المرقم (٢٠١٩٢) المؤرخ ٢٣/١٢/٢٠١٩ إلى حين حسم موضوع رؤساء الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وطم حصلت موافقة رئيس الوزراء على استمراره بإدارة وتنظيم عمل الديوان وفق القانون بموجب الكتاب المرقم (١٩١٤) في ٣/٢/٢٠٢٠ إلا أن المدعى عليه أصدر الأمر الديواني المرقم (١٢٣) في ٢/٣/٢٠٢٠ الذي تضمن إحالته (أي المدعي) إلى التقاعد خلافاً لقانون التعديل الأول لقانون التقاعد الموحد رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ كونه بدرجة وزير كما جاء في قانون الوقف السني، كما قام المدعى عليه بإصدار الأمر

الرئيس

جاسم محمد عبود

١ م.ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كۆمارى عىراق  
دادگاى بالاي ئىتىحادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٢٩/اتحادية/٢٠٢٢

الديوانى رقم (١٠٢) فى ٢٠/٢/٢٠٢٠ الذى تضمن تكليف (سعد حميد كمش) بتسيير الأمور اليومية للديوان وذلك لملء الشواغر فى عدد من الهيئات المستقلة، علماً أن إعفاءه من منصبه كرئيس لديوان الوقف السنى وتكليف بديلاً عنه جاء فى الفترة التى أصبحت فيها الحكومة محدودة الصلاحيات كونها (حكومة تصريف أعمال) والتى لا يحق لها الإعفاء والتعيين أو التغيير فى المناصب العليا استناداً إلى قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (١٢١/اتحادية/٢٠٢٢) الذى أكد على أن حكومة تصريف الأعمال لا تمتلك صلاحية التعيين أو الإعفاء من المناصب العليا، ونظراً لخلو منصب رئيس الديوان بعد صدور قرار المحكمة بالعدد (٥٠/اتحادية/٢٠٢٢) المتضمن استبعاد كل من (عبد الخالق مدحت وسعد حميد كمش) من منصب رئيس ديوان الوقف السنى، لذا طلب المدعى من هذه المحكمة الحكم بعدم صحة ودستورية كل من الأمرين الديوانيين المرقمين (١٢٣ و ١٠٢) وإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلغاء الآثار القانونية المترتبة على ضوء ذلك، وتحميل المدعى عليه الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٢٢٩/اتحادية/٢٠٢٢) وتم استيفاء الرسم القانونى عنها وفقاً للمادة (٢١/أولاً) من النظام الداخلى للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وتبلغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها وفقاً للبند (ثانياً) من المادة ذاتها، فأجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٧/١٠/٢٠٢٢ وتضمنت عدم اختصاص المحكمة بالنظر فى موضوع الدعوى استناداً إلى أحكام المادة (٩٣/أولاً) من الدستور والمادة (١٨) من النظام الداخلى للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وإن موكله أصدر الأمر الديوانى محل الطعن استناداً إلى صلاحياته الدستورية بموجب المادة (٧٨) من الدستور الخاص بإحالة المدعى إلى التقاعد لإكمال السن القانونى للإحالة كونه من مواليد (١٩٥٢) وفقاً للمادة (١) من القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ ((قانون التعديل الأول لقانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤)) وبدلالة المادة (١) من قانون ديوان الوقف السنى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢ التى نصت على ارتباط الديوان بمجلس الوزراء، وبذلك يعد المدعى محالاً إلى التقاعد بحكم القانون ولا يوجد سند قانونى يسمح باستمراره بإدارة وتنظيم عمل الديوان وكالةً،

الرئيس

جاسم محمد عبود

٢ م.ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦